مقدمة تعاني ادارات القطاع العام في لبنان من الشغور الحاد نتيجة توقف الدولة اللبنانية عن استقطاب موارد بشرية جديدة وبلغت النسبة وفقا لمصادر مجلس الخدمة المدنية في العام 2024 الى 72. 5%» وانه من أصل 27 ألف وظيفة في الإدارة العامة، هناك 19600 وظيفة شاغرة و7400 موظف فقط ، وانه في سبيل تامين الخدمات للمواطنين لجأت السلطات العامة إلى إيجاد الحلول لتامين ستمرارية عمل المرافق العامه كمبدأ من المبادئ القانونية العامة، والذي يقتضي الالتزام به تحت طائلة شل مرافق الدولة ومؤسساتها العامة ومصالحها. وغدت اليوم تتطغى سمة الشغور على عمل المؤسسات العامة في لبنان، ومنها الجامعة اللبنانية جزء لا يتجزأ منها. فاستناداً الى تقرير مجلس الخدمة توزّع أفراد القطاع العام، 961 فرداً، (عقود المياومة 37, 396 عاملين بصفات أخرى. وهي عقود عمل بالساعة، يحفظ من خلالها المدرب حقه بالبدل المالي، ، ومن بين هذه الادارات ادارة الجامعة اللبنانية حيث تعاني من تداعيات الشغور انعكس سلباً على أدائها، فالكثير من اعضائها قد انتهت مدة ولايتهم، ولم يتم تعيين البديل لاسباب كثيرة، وبات العمل ينجز بما هو متوفر من الكادر الوظيفي وبموجب قرارت تفويض استناداً الى القانون 66 تاريخ 4/3/2009 لانه ممنوع الفراغ في المرافق العامة. لتفادي هذا الشغور الذي كان له انعكاسات وتداعيات على بطء انجاز الاعمال الادارية في غالبية الاقسام والدوائر. وفي العام 1953، صدر المرسوم رقم 25 تاريخ 26/2/1953 الذي استحدث مركزاً للدراسات المالية والإدارية وألحق بالجامعة، وسمّيَ فيما بعد بـ «معهد الإدارة والمال»، كما نص على إبدال اسم «دار المعلمين العليا» بـ «معهد المعلمين العالي»بقي الوضعُ في الجامعة اللبنانية مقتصراً على النواة المذكورة حتى العام 1959، عندما صدر مرسومُ الجامعة التنظيمي رقم 2883 تاريخ 16/12/1959، ونصّ في مادته الأولى على ما يلي: «إن الجامعةَ اللبنانية مؤسسةٌ تقوم بمهام التعليم العالي الرسمي بمختلف فروعه ودرجاته. قانون الأساسي لتنظيم الجامعة الذي كرّس استقلالها الأكاديمي والإداري والمالي صدر بتاريخ 26/12/1967 تحت رقم 75/67. وبلغ عدد مواده 86 مادة قسمت الى على اثنا عشر فصول موزعة تضمن الفصل الاول ـ مهمة الجامعة واقسامها (1–7) اما الفصل الثاني ـ نظيم الجامعة الاداري (8–19) والفصل الثالث ـ تنظيم الجامعة المالي (20–23) والفصل الرابع ـ ادارة الكليات والمعاهد (24–33)اما الفصل الخامس ـ الهيئة التعليمية(34–4)و الفصل السادس ـ الجهاز الاداري (44–46) والفصل السابع ـ الانتساب والامتحانات (47–57) والفصل الثامن ـ النظام التأديبي (58–66) ـالفصل العاشر ـ مجلس الفرع (75–79)الفصل الحادي عشر ـ الاقسام الاكاديمية (80–82)الفصل الثاني عشر ـ اصول الترشيح والانتخابات (83–86). مهام الجامعة اللبنانية الجامعةُ اللبنانية هي المؤسسةُ الرسمية الوحيدة في لبنان التي تقوم بمهام التعليم العالي الرسمي بمختلف اختصاصاته ودرجاته، وبالبحث العلمي والإعداد والتدريب المستمر من خلا:ومن اهم مهامها: نشر المعرفة والثقافةـ توفير القدرات البشرية المؤهلة علمياًـ خدمة المجتمع لتلبية حاجاته وتطوره من خلال الدراسات والتدريب المستمرـ الحضور العلمي على المستوى الوطني والإقليمي والعالميـ تعميق الاندماج الاجتماعي والوطني منذ نشأتها، تُصدر الجامعة تباعاً مراسيم إنشاء الكليات والمعاهد، وهو أمر ساهم بتوسُّعها وتطوُّرها، وبالتالي ارتفاعِ عدد كلياتها ومعاهدها، الذي عام 1959، ليكونَ في خدمةِ المؤسساتِ الوطنية والمجتمع، في خمسة فروعٍ جغرافية ، إلى جانبِ العمادة ومركزٍ للأبحاث. ويهدفُ المعهد إلى إعدادِ وتأهيلِ متخصصينَ بقضايا العلوم الاجتماعية، وشؤونِ المجتمع اللبناني والمحيط العربي والإقليمي والعالمي، كما يعملُ على تأصيل البحث العلمي في المجالات النظرية للعلوم الاجتماعية. يمنحُ المعهدُ شهادةَ الإجازة في العلومِ الاجتماعية، وقد شهدَ في الفترةِ الأخيرة ورشةً لتطويرِ مقرراتِ التدريسِ فيه وتفعيلِ دورِ المنسقين بهدف إيجاد ديناميةٍ متواصلةٍ في كل اختصاص. ماستر مهني: ـ علم الاجتماع وإدارة الموارد البشرية الإدارة الاقتصادية والاجتماعيةـ الإرشاد والتوجيه النفس – إجتماعيـ هندسة مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتعاضديـ سوسيو أنتروبولوجيا المدينةـ ماستر بحثي: ـ التنمية الاقتصادية والاجتماعيةـ علم السكانـ علم النفس الاجتماعيـ علم الاجتماع ـ علم الأنتروبولوجياـ علم السياسات الاجتماعية معهد العلوم الاجتماعيةـالفرع الخامس أُنشئ الفرع الخامس من معهد العلوم الاجتماعية عام 1977، خلف السراي الحكومي، ماستر بحثي: 1. التنمية الاقتصادية والاجتماعية2. لأنتروبولوجيا3. ماستر مهني:1. الهيكل التنظيمي:يتالف من عدة اقسام. ومنها (مكان التدريب) كادر بشري قوامه: لديه الخبرة والكفاءة لانجاز كا الاعمال الإدارية ماذا لاحظت خلال القرت التدريبية الاستكشافية. وخلالمرحلة ممارسة المهام . خلا فترة التدريب التي ابتدات من ولغاية (اين الحقت ولماذا اختيار هذا القسم يا علي. وما لفت انتباهنا تنامي حدة المشاكل الادارية والمتمثلة بتكدس المعاملات وبطء انجازها، وباتت الادارات مضطرة للجوء الى اصدار تفويضات ادارية عبر اعداد مشاريع مذكرات او قرارات ادارية تقضي بتكليف الموظفين الموجودين ممن تتوفر لديهم الخبرة والمهارة والكفاءة للقيام بإنجاز الاعمال المتراكمة، مع علمها المسبق بأنها تخالف بذلك روحية الانظمة المعمول بها

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

في اداراتها والتي تلفت دائما الاجهزة الرقابية في مجلس الخدمة المدنية لضرورة إلغاء هذا التكليف. فكان هذا الخيار الممكن لإيجاد حل من شأنه تأمين إستمرارية تيسير الأعمال وتفادي تراكم المعاملات بمختلف اشكالها. من هنا، مثل التفويض الاداري أهمية كبيرة في وقتنا الحالي لإستمرارية عمل الادارات و المؤسسات وتيسير اعمال المرفق العام ، التي تقوم على منح هذا الموظف صلاحيات التصرف في انجاز الاعمال و انجاز المهام المكلف بها من قبل ادارته ضمن حدود الانظمة والقوانين مرعية الاجراء، فيعتبر من اهم المهارات الادارية المساعدة في توفير الوقت وتطوير القيادات وخلق فرص للإبداع إذ تكسب صاحبها سلطة إدارية وتعطيه الحق في اتخاذ القرارات على كافة المستويات. فتعد الجامعة اللبنانية شأنها شأن بقية الادارات في اصدار التقويض للموظفين منعا لعرقلة سير العمل الاداري، فمنذ نشأتها تُصدر الجامعة اللبنانية تباعاً مراسيم إنشاء الكليات والمعاهد ، وتعيين كادرها البشري الذي تطور عديده مع توسع مهام الجامعة اللبنانية بما يتناسب مع التطورات العلمية التي تحصل في العالم. من هنا تبين لنا انها تضم 16 كلية و3 معاهد عليا للدكتوراة. من هذه الفروع كان معهد العلوم الاجتماعية الفرع الخامس_صيدا، والذي بدء يعمل بشكل مستقل سنة 1993 بعد ان كان مدمج بإدارة واحدة مع كلية الحقوق والعلوم السياسية، هذا الاختيار لمركز التدريب كان محكوما بعدة اعتبارات منها: تتمثل مبررات الدراسة فيما يلي: ● أهمية موضوع التفويض الإداري، وحداثة العمل به في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية. ● ملاحظات الباحثة من خلال عملها في إحدى المؤسسات العامة، إذ لاحظت الباحثة أن تفويض صلاحيات وسلطات ومهمات للموظفين، يجعلهم أكثر تحمل للمسؤولية، وأقدر على إنجاز الأعمال المناطة بهم. ● استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في برنامج التنمية الريفية المستدامة / جامعة القدس. ـ الاعتبار العلمي وهو الحصول على شهادة الماستر في إختصاص الادارة الاقتصادية الاجتماعية. ـإعتبار معرفي: التعرف على الالية المتبعة من قبل رؤوساء الاقسام المكلفين في تيسير الاعمال الادارية ومقاربته مع ما تعلمناه خلال الفصول الدراسية. من هنا يمكن توضيح أهمية الدراسة في النقاط التالية: ● إغناء موضوع التفويض الإداري في المؤسسات العامة والوزارات الخدمية، وتكوين إطار علمي منهجي له يستند على دراسة ميدانية.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي